بارزاني : برلمان كردستان ألزمنا بالبقاء ضمن العراق عندما تلتزم حكومة بغداد بالدستور

□ أربيل/المدى

شدد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في مقابلة مع القسم الفارسي لقناة "بي بي سي" ان على الحكومة العراقية ان تجد حلاً للمشاكل السياسية التي يواجهها العراق حالياً، وفي حال استمرت هذه المشاكل، فإن الكرد سيقيّمون كل الاحتمالات.

ورداً على سؤال حول قضية طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية ، أوضح بارزاني:" هذه القضية أمامها طريقان، الأول هو ان تعمل السلطة القضائية على حل القضية، والطريق الثاني هو قيام القادة السياسيين في العراق عن طريق عقد مؤتمر وطني وعبر الحوار بإيجاد حل لتلك القضية".

وحول محاكمة الهاشمي في اقليم كردستان، أكد بارزاني:" إذا أصدر القضاء قراره، ولاقى هذه القرار موافقة القادة السياسيين، فسوف نتعاون معهم بكل طاقاتنا. ولكن ما يؤسف له وجود حالة من عدم الثقة بين الكتل السياسية، ما أثر على مجلس القضاء ، وهو ما جعل الاطراف السياسية في العراق لا تثق بمجلس القضاء".

وفيما يتعلق بوجود طارق الهاشمي في اقليم كردستان، أكّد بارزاني:" لم يطلب القضاء تسليم الهاشمي، فقد تم الاعلان في رسالة انه يمنع سفره الى خارج البلاد".

وردا على سؤال حول ما إذا طلب القضاء تسليم الهاشمي، أوضح بارزاني:" لا بد أن أشير هنا ان مجلس القضاء في إقليم كردستان مستقل ولا يرتبط بمجلس القضاء في بغداد. هذه القضية قضية سياسية، والهاشمي هو نائب رئيس الجمهورية وقيادي سياسي يمثل شريحة من الشعب. هذه المسألة بحاجة الى حل سياسي. وإذا أراد أشخاص تخريب النظام السياسي في العراق، فسيكون لحكومة اقليم كردستان موقفها حينئذ".

وحول الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من نائب الرئيس الاميركي جو بايدن ، قال بارزاني:" لم يطلب جو بايدن تسليم الهاشمي، بل دعا الى حل هذه القضية بالحوار".

وبخصوص اتفاقية أربيل، قال بارزاني:" استندت الاتفاقية على اساس الشراكة في العملية السياسية، ولكن مع الأسف، لم تدم هذه العملية، ولم يتم توزيع المناصب على نحو عادل. ليس من المنطق ان تظل المناصب الامنية شاغرة بعد مرور عام، يعاني الجيش من مشاكل جدية، كما ان نظام الجيش والجهاز الامني يخالفان القانون، وكانا لابد ان يكونا تحت اشراف مجلس النواب".

وبشأن الازمة التي يمر بها العراق في الوقت الراهن، قال بارزاني:" أمامنا طريقان، إما يتعيّن علينا حل المشاكل بالحوار واتفاق الاطراف السياسية، أو إجراء انتخابات مبكرة".

وشدّد بارزاني على قانونية العقود النفطية التي أبرمتها حكومة الاقليم مع شركة إكسون موبيل، وتم إبرامها على اساس الاتفاق مع الحكومة العراقية وبموجب القانون، ووصف موقف الحكومة المركزية إزاء عقودن الإقليم مع إكسون موبيل بالخاطئ، واعتبر ان ذلك الموقف يعارض مصالح كردستان، ولن نقبل بوضع اي عراقيل في طريق هذا العقد، ولن نتوقف عن المطالبة بتنفيذ المادة ١٤٠ لحل قضية كركوك، محذراً انه إذا استمرت المشاكل على هذا النحو، فسنعود حينها الى برلمان كردستان، وأياً كان رأي شعب كردستان، سنقوم بتنفيذه".

وأوضح بارزاني انه:" إذا كان رأي شعب كردستان المطالبة بالاستقلال، فلا أستطيع حينها ان أقف بالضد من ذلك".

وأشار بارزاني في هذا الصدد:" لقد ألزمنا برلمان كردستان بالبقاء ضمن العراق عندما تلتزم حكومة بغداد بالدستور والفدرالية والديمقراطية والتعددية".

وشدّد بارزاني :" ان الكرد لن يشاركوا في اي حكومة يتم تهميش الشيعة او السنة فيها، ولكن إذا لم يعمل ائتلاف المالكي على حل المشاكل، فسنقيّم حينها كل الاحتمالات".

وحول رؤيته لمستقبل الاقليم قال :" أريد لإقليم كردستان ان يتطور يوماً بعد يوما. ولكن ما أتمناه فعلاً هو رؤية كردستان مستقلة".

تخطيط الإقليم تعلن أسماء المقبولين ضمن برنامج تمكين الموظفين

□ أربيل/المدى

أعلن مصدر في وزارة التخطيط بإقليم كردستان، عن أسماء ٤٣٣ من الموظفين المقبولين ضمن برنامج تمكين الموظفين الحكوميين بعشر وزارات في الإقليم.

وأوضح المدير العام لتنمية الطاقات البشرية بوزارة التخطيط بحكومة الإقليم عبد الرزاق محمد خلال مؤتمر صحفي عقده في أربيل، أن "الوزارة تعلن عن أسماء ٤٣٣ من الموظفين المقبولين ضمن برنامج تمكين الموظفين الحكوميين بعشر وزارات في الإقليم من أصل ألف مقعد دراسي تم الإعلان عن تخصيصها للموظفين في الإقليم ضمن المرحلة الثالثة من البرنامج".

وأضاف محمد أن "الوزارات التي تم قبول موظفين لديها ضمن برنامج التمكين للمرحلة الثالثة هي التربية والبلدية والسياحة والمالية والاقتصاد والإعمار والإسكان والعمل والشؤون الاجتماعية والثروات الطبيعية والكهرباء والعدل والبيشمركة بالإضافة الى هيئة حماية البيئة في الإقليم". وتابع بالقول أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد الإعلان عن أسماء الموظفين المقبولين ضمن برنامج التمكين لموظفي عدد من الوزارات الأخرى بحكومة الإقليم بالإضافة الى رئاسات الإقليم والبرلمان ومجلس الوزراء ومجلس القضاء".

وكانت المرحلة الثانية من برنامج تمكين الشباب في إقليم كردستان قد ضمت إرسال ٢٥٠٠ طالب وطالبة لاستكمال دراساتهم العليا في الخارج. يذكر أنه يتم سنوياً تخصيص ١٠٠ مليون دولار أميركي من ميزانية اقليم كردستان لبرنامج التمكين، بهدف ارسال الطلبة الراغبين باكمال دراستهم ونيل شهادتي الماجستير والدكتوراه في الجامعات العالمية المتقدمة بشتى التخصصات.

غرفة تجارة السليمانية: مخزون المدينة من المواد الغذائية لن يكفيها سوى لأسبوعين

□ السليمانية/المدى

أعلن رئيس غرفة تجارة السليمانية، أن مخزون المدينة من المواد الغذائية لن يكفي مواطنيها سوى لأسبوعين في حال استجد أي طارئ، مشيراً الى أن السبب في ذلك يعود الى قلة عدد مخازن المواد الغذائية في السليمانية وعدم بناء مخازن جديدة على الأراضي المخصصة لها ضمن الخطة الإستراتيجية للمدينة.

وأفاد سيروان محمد أن "غرفة تجارة السليمانية طالبت العام الماضي حكومة الإقليم بإحالة صلاحية مشاريع بناء مخازن المواد الغذائية في المدينة إليها للإسراع في تنفيذها"، لافتاً إلى "إصدار محافظة السليمانية قراراً بحجز جميع الأراضي المخصصة لبناء مخازن للمواد الغذائية عليها ضمن الخطة الإستراتيجية للمدينة ومنحها للتجار لتنفيذ تلك المشاريع عليها غير أن بلدية السليمانية لم ترد على القرار بعد".

وأضاف محمد أنه "أطلع المسؤولين المعنيين في السليمانية على حقيقة أن مخزون المدينة من المواد الغذائية لن يكفي مواطنيها سوى لأسبوعين في حال استجد أي طارئ، بسبب قلة عدد المخازن في السليمانية"، مبيناً أن "غرفة تجارة السليمانية استلمت ١٣٢ موقعاً لبناء مخازن للمواد الغذائية عليها خلال السنوات القليلة الماضية غير أن تلك المواقع لا تكفي لخزن مواد ثلاثة تجار فيها". ولفت الى أن "لدى غرفة تجارة السليمانية ١٦٠٠ طلب لتجار في السليمانية يطلبون فيها تخصيص أراض لهم لبناء مخازن للمواد الغذائية عليها"، مؤكداً أن "من بين هؤلاء التجار من تقدم بطلب تخصيص ٢٠ مخزناً له ليتمكن من تخزين مواده فيه".

وتابع رئيس غرفة تجارة السليمانية بالقول أن "الحركة التجارية في السليمانية شهدت نمواً كبيراً مقارنة بالأعوام السابقة وهو ما يعني زيادة حجم الواردات من المواد الاستهلاكية المتنوعة الى المدينة وبالتالي زيادة الحاجة الى وجود مخازن لتلك المواد".

من جهته ذكر رئيس بلدية السليمانية خسرو كمال أنه "لا دخل للبلدية في المشاكل المتعلقة بقلة عدد مخازن المواد الغذائية في المدينة"، لافتاً الى أن "الموضوع من صلب تخصص وزارة التجارة والصناعة".وشدد كمال أن "مهام بلدية السليمانية يقتصر على تخصيص الأراضي لمشاريع المناطق الصناعية وليس التجارية منها".

كردستانيات

■ وديع غزوان

أمانة لم تحافظوا عليها

مرة أخرى ينفذ الإرهابيون جريمة دنيئة بحق ابناء شعبنا و يهتز الاستقرار الأمني الهش الناتج عن صراع (الاخوة الاعداء) فيدفع الابرياء الثمن و إذا ما اتفقنا على ان مثل هذه الجرائم ونوعيتها واستهدافها الأبرياء تعكس خسة وضحالة وجبن مرتكبيها فإنها في المقابل تؤشر ضعفا واضحا في مدى فاعلية الإجراءات الأمنية المتبعة خاصة وان هذه الجرائم تزامنت مع جلاء القوات الأميركية والذكرى الواحدة والتسعين لتأسيس الجيش العراقي البطل وتزامن ذلك مع تطبيل الجهات المسؤولة عن اتخاذها أقصى درجات الحيطة والحذر التي يبدو أنها ومع الأسف لم تختلف عن سابقاتها

واذا اضفنا الى كل ذلك ما يفترض ان تتخذه الجهات الأمنية من فعاليات بمناسبة أربعينية الامام الحسين (ع) لادركنا حجم الفشل الواضح في قدرة قيادات هذه الأجهزة على وضع الخطط المناسبة الكفيلة بحماية المواطنين.

فما حصل في الكاظمية والصدر وناحية البطحاء وفي هذا الوقت بالذات لا يجوز ان يمر كسابقاته ولا بد من وقفه جادة لمجلس النواب اذا كان فعلا يهتم بأمور الشعب وقضاياه .. وقفة يجري فيها تقييم موضوعي لأداء هذه القيادات ومدى صلاحياتها للبقاء في مواقعها وجدوى الإصرار على الشخصيات غير الكفوءة كما يبدو جاءت به المحاصصات ، فما مطلوب هو الابتعاد عند تقييم الاداء الامني والابتعاد عن الحسابات الحزبية الضيقة التي فوتت مساءلة المقصرين والمفسدين في مفاصل الدولة المختلفة ومنها أجهزتنا الأمنية.

لم تعد يجدينا نفعا تلك التصريحات عن ضعف العمل الاستخباراتي والمعلوماتي فكلنا يعرف ذلك ولن تعيد لنا الخطب الأرواح الغالية التي ذهبت الى بارئها وهي تشكو حالها أرواح أضافت أرقاما اخرى الى طوابير الارامل والامهات الثكالى ولن يرضي اي شريف ما جرى ويجري يوميا ولقد سأمنا وعودكم وتبريراتكم وبات اي مواطن بسيط يعرف وان الواقع الامني مرتبط بعدة عوامل (سياسية واقتصادية واجتماعية) واي فصل لاي واحد منها يعني بقاء هذا الواقع غير مستقر ويسهل اختراقه في أي لحظة .

ما حصل ويحصل لم يكن نتيجة ذكاء الإرهابيين وقوة خطط من يوجههم في الخارج او الداخل بل هو نتاج طبيعي لتقصيركم في كل شيء بدءا من تثبيت دعائم العملية السياسية وانتهاء بآخر حلقة وهي الممثلة بسوء الخدمات مرورا بما بينهما من فقر وجوع وبطالة كل هذا يا سادة صار واضحا ولا يحتاج إلى ذكاء لكنكم غير عابئين ونحن من يدفع الثمن غاليا شهداء ودموع ودماء .

تذكروا يا سادة ان ارواح العراقيين ودمائهم عزيزة فراجعوا مسيرتكم منذ ٢٠٠٣ والى حد الان وكونوا شجعانا واعترفوا ولو مرة واحدة بتقصيركم واصدقوا مع الملايين التي ائتمنتكم على حياتها وكرامتها ومستقبلها فأبيتم الا التفريط بها بالجملة دون ان يتجرأ أي منكم على قول الحقيقة جرائم الإرهابيين نتيجة لغياب الخطط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواضحة فما نعيشه فوضى بكل معنى الكلمة ما حدث من جرائم ليس تقصيرا من جندي في نقاط السيطرة بل هوة مسؤوليتكم لأنكم عجزتم أن تكونوا أوفياء للعراق ولشعبه ولم تحافظوا على أرواحنا التي هي أمانة أودعناها لديكم

فقدان هوية

فقدت مني الهوية الصادرة من كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بغداد باسم رسل عامر اسماعيل، يرجى ممن يعثر عليها تسليمها الى جهة الاصدار.

جمهورية العراق
محافظة كربلاء المقدسة
قسم العقود العامة

العدد/ ٢٤٧
التاريخ ٢٠١٢/١/٥

تنويه

تمديد مدة الإعلان المرقم (١٦٠)/ تنمية ٢٠١١

لاحقا بإعلاننا الصادر بالعدد (٢٢٢٦٦) المؤرخ في ٢٠١١/١٢/٢١ تعلن محافظة كربلاء المقدسة عن تمديد مدة الإعلان المذكور آنفا ولمشروع (تجهيز حفارة متعدد الأغراض مع مولدة عدد/ ٢ لدائرة اتصالات الحر) إلى الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/١/٢٢ وسيكون موعد عقد المؤتمر في الساعة الحادية عشر صباحا من يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/١/١٥.

المهندس آمال الدين مجيد الهر
محافظ كربلاء المقدسة

وزارة الموارد المائية
شركة العراق لتنفيذ مشاريع الري
القسم القانوني

بغداد/ الصالحية/ قرب جسر الاحرار
بدالة ٥٣٨١٧٠٧
http://www.mowr.gov.iq
Email:igcirp@yahoo.com

ملحق اعلان مناقصة رقم (١) لسنة ٢٠١٢

يكون عدد الخباطات المحمولة (truk mixer) نوع (مان الماني المنشأ) (٤) اربعة خباطات بدلاً من (٢) اثنان لذلك اقتضى التنويه

ارقام هواتف الشكاوى والطوارئ للوزارة:
١. مكتب المفتش العام/ ٧٧٢٣٤٤٧
٢. مركز الاعلام والعلاقات/ ٧٧٢٠١٤٩

المدير العام

وزارة البيئة

إعلان مناقصة - رقم (٢٠١٢/١) للمرة الأولى

تعلن وزارة البيئة عن إجراء إعلان مناقصة رقم (٢٠١٢/١) للمرة الأولى تنظيف، وتأهيل موقع الفتح المبين في عون/ كربلاء المقدسة فعلى الراغبين بالاشتراك من الشركات والمكاتب ذات الاختصاص مراجعة قسم العقود الكائن في مقر الوزارة – الكرادة العرصات قرب مطعم اللاذقية لشراء الأوراق الخاصة بالمناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار فقط غير قابل للرد يدفع إلى أمين الصندوق ويوضع العطاء في غلاف مختوم يكتب عليه اسم ورقم المناقصة واسم المشترك وان آخر موعد لتقديم العطاءات في موعد أقصاه الساعة الثانية ظهراً ليوم (الاربعاء) المصادف ٢٠١٢/٢/١٥ وإذا صادف عطلة رسمية يؤجل إلى اليوم التالي وسيكون موعد فتح العطاءات في اليوم التالي مباشرة وبحضور مقدمي العطاءات على أن يوضع العطاء في صندوق العطاءات في استعلامات مقر الوزارة أعلاه وسوف يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط القانونية وان الوزارة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الإعلان وكافة مصاريف النشر وسيتم انعقاد المؤتمر الخاص بالمشروع أعلاه للإجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٩ في مقر الوزارة الكرادة. إذا صادف عطلة رسمية يؤجل الى اليوم التالي.

اولاً:- المستمسكات المطلوبة:-

١- شهادة تأسيس الشركة مصدقة من مسجل الشركات في وزارة التجارة بالنسبة للشركات المحلية وشهادة التأسيس للشركات الأجنبية مصدقة وفق القانون مع عقد تأسيس الشركة ومحضرها.
٢- هوية تصنيف الشركات والمقاولين نافذة ومجددة لعام ٢٠١١ لغاية الدرجة الخامسة.
٣- كتاب عدم ممانعة من الهيئة العامة للضرائب معنون إلى وزارة البيئة.
٤- تقديم تأمينات أولية بمبلغ (١٪) من العطاء المقدم من قبل الشركات على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادر من احد المصارف المعتمدة لدى دوائر الدولة على أن ترفع النسبة الى ٥٪ من قيمة العقد الإجمالي عند الإحالة على أن تكون نفاذية خطاب الضمان لمدة (٩٠) يوم.
٥- حساب ختامي مصدق من قبل محاسب قانوني لآخر سنة لبيان الكفاءة المالية للشركة المتقدمة ومصادق من قبل نقابة المحاسبين والمدققين.
٦- تقديم كتاب يبين الكفاءة المالية للشركة المتقدمة من احد المصارف.
٧- نسخ مصورة ملون من مستمسكات المدير المفوض للشركة (شهادة جنسية، هوية الأحوال المدنية، بطاقة السكن).
٨- وصل الشراء الخاص بالمناقصة.
٩- تقديم أعمال مماثلة منجزة أو أعمال حالية غير منجزة مؤيدة من الجهات ذات العلاقة ولديه خبرة خلال السنوات السابقة في هذا المجال.
١٠- يكون تقديم العطاء بظرفين فني وتجاري.
١١- يثبت المقاول على العطاء وفي وثائق المناقصة البريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المخول أو المسؤول عن متابعة الاستفسارات التي تخص العطاء.

ثانياً:- الشروط:-

١- يكون التقديم لغاية الدرجة الخامسة.
٢- على الجهة المقدمة للعطاء الالتزام بالمدة التي تحددها الوزارة.
٣- ختم وتوقيع جميع الأوراق ومستندات العطاء بما فيها الملاحق والظروف من قبل مقدم العطاء.
٤- لا يجوز الحك او الشطب او التعديل لأي من فقرات العطاء مهما كان نوعه وإذا رغب مقدم العطاء في وضع شروط او تحفظات يثبت ذلك في طلب مستقل يرفق مع العطاء مع تثبيت الأسعار رقماً وكتابة.
٥- يثبت العنوان الذي يمكن مخاطبته عليه بشكل تفصيلي ودقيق.
٦- يكون العطاء نافذاً لمدة (٦٠) يوم يبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
٧- للوزارة إلغاء المناقصة وعدم إجراء المفاضلة وحسب مقتضيات المصلحة العامة ولا يحق لمقدمي العطاءات المطالبة بالتعويض جراء ذلك.
٨- يتم الختم والتوقيع على كافة صفحات جداول الكميات من قبل الشركة المتقدمة.
٩- يكون التعاقد والتنفيذ وفقاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.
١٠- يتم استقطاع نسبة ٥٪ من مبلغ العقد بعد التعاقد كفترة ضمان وصيانة لا تطلق إلا بعد انتهاء فترة الضمان.
١١- يكون التعاقد بالدينار العراقي.
١٢- في حالة رغبة الشركة مقدمة العطاء فتح الاعتماد المستندي فيتم التقييد بما جاء بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٩) على أن تتحمل الشركة كافة المصاريف الناجمة عن فتح الاعتماد المستندي.

مدير قسم العقود
٢٠١٢/١/٤